World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 24 أبريل/نيسان 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية
** أعيد إصدارها لأسباب تقنية في 25 يونيو/حزيران 2026*

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2026/7-G/3*
وظائف الرقابة
لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج لحالات الطوارئ على المستوى المؤسسي للأزمة الإقليمية في السودان (2023-2025)

موجز تنفيذي

يشمل تقييم استجابة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) لحالات الطوارئ على المستوى المؤسسي للأزمة الإقليمية في السودان (2023-2025) استراتيجية **البرنامج** وعملياته المتعلقة بالأزمة خلال الفترة من أبريل/نيسان 2023 إلى أغسطس/آب 2025 في السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، وأوغندا. ولتحقيق الهدفين المزدوجين للتقييم، وهما المساءلة والتعلّم، استُخدم نهج قائم على النظرية ومختلط الأساليب لتقييم أداء **البرنامج** وتوليد الأدلة التي يمكن استخدامها لتحسين استجابة **البرنامج** الجارية في السودان وغيرها من الاستجابات لحالات الطوارئ المعقدة.

ويُعاني السودان من استمرار الفقر، وتحديات اقتصادية، وعدم استقرار سياسي. ومنذ عام 2019، أدّت سلسلة من الأحداث في السودان إلى أزمة إنسانية حادة تركت 30.4 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة حتى ديسمبر/كانون الأول 2024، فضلا عن أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث نزح 11.3 مليون شخص داخليا، و4.3 مليون شخص إلى البلدان المجاورة.

وكان فهم **البرنامج** المبكر لأثر الأزمة محدودا، ولكنه عمل تدريجيا على سد الفجوات في البيانات، وبالتالي حسّن قدرته على تحديد الاحتياجات والمواقع ذات الأولوية. ووُجهت مساعدات **البرنامج** بسرعة للوصول للنازحين الجدد الذين يلتمسون الملجأ في البلدان المجاورة، والفارين من المناطق المتضررة من النزاع داخل السودان، ولكن الذين بقوا في المناطق التي يصعب الوصول إليها لم يحصلوا على الخدمات الكافية في البداية. ومع مرور الوقت، ركز **البرنامج** جهوده، ووجد طرقا مبتكرة لإعطاء الأولوية للوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفا، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مناطق يتعذر الوصول إليها باستمرار.

*وفقا لسياسة التقييم في **البرنامج** (2022) (WFP/EB.1/2022/4-C)، وتوخيا لاحترام سلامة استنتاجات التقييم واستقلالها، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقا تاما مع ما يعتمده **البرنامج** من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويُرجى توجيه أية استفسارات بهذا الشأن إلى مديرة التقييم.*

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A.-C. Luzot
مديرة التقييم
بريد إلكتروني: anneclaire.luzot@wfp.org

السيد W. Kaikai
موظف التقييم
بريد إلكتروني: wilson.kaikai@wfp.org

وقدم **البرنامج** مساعدات إنسانية حيوية على نطاق واسع لملايين الأشخاص، على الرغم من التحديات الأمنية والتشغيلية الاستثنائية التي أدت إلى مقتل عدد من موظفي **البرنامج** والمتعاقدين معه. ومع ذلك، تم تقييد وتيرة توسيع النطاق البرامجي واختيار طرائق المساعدة بسبب تحديات خارجية وداخلية. وأثر الضغط للاستجابة بسرعة وعلى نطاق واسع بموارد محدودة على جودة استجابة **البرنامج**، مما أسفر عن أوجه قصور في الشمولية والمساءلة ومراعاة ظروف النزاع. وواجه التزام **البرنامج** بالمبادئ الإنسانية في السودان تحديات جراء بيئة المعونة المسيّسة إلى حد كبير، وعرقلته عدم كفاية القيادة المؤسسية والتعلم من الحالات الإنسانية المعقدة الأخرى.

وقد تقيدت كفاءة استجابة **البرنامج** المبكرة في السودان بثغرات في الاستعداد والرغبة في تجنب المخاطر، إلا أن هناك تحسينات إيجابية تحققت مع مرور الوقت. وتمكنت المكاتب القطرية في البلدان المجاورة من إدارة المخاطر أثناء الاستجابة بنجاح. ومع ذلك، ورغم المبادرات المصممة لتعزيز إدارة المخاطر، فإن عدم وضوح مدى الإقبال على المخاطر على المستوى المؤسسي ترك المكتب القطري في السودان عرضة للمخاطر وغير متأكد من مستويات المخاطر المقبولة.

وأدى **البرنامج** دورا رئيسيا في الاستجابة المشتركة بين الوكالات للأزمة الإقليمية، مستفيدا من مواطن قوته لصالح المنظومة الإنسانية الأوسع. ورغم توجيه قدر كبير من التمويل من خلال منظمات محلية، فإن إضفاء الطابع المحلي الحقيقي، على النحو المتوخى في سياسة **البرنامج** لعام 2025 بشأن إضفاء الطابع المحلي، كان محدودا.

وافتقر توسيع النطاق على المستوى المؤسسي **للبرنامج** واستجابته للأزمة في السودان إلى الاتساق كاستجابة إقليمية موحدة، ولم تحظَ الاستجابة بالاهتمام المؤسسي الذي تستحقه باستمرار. وجاءت الاستجابة في وقت واجه فيه **البرنامج** طلبات متنافسة على الموارد، مما وضع المكاتب القطرية في موقف صعب يتطلب توسيع نطاق استجاباتها وفي الوقت نفسه تقليص عدد الموظفين وسد فجوات التمويل.

وفي حين لم تكن هناك أي مؤشرات على عودة السلام إلى السودان وقت التقييم، فقد كانت المكاتب القطرية تتطلع بالفعل إلى تقليص حجم العمليات وعملية الانتقال، مدفوعة إلى حد كبير بتضاؤل التمويل الإنساني. ويمكن لحافظة مبادرات **البرنامج** المستمرة بشأن القدرة على الصمود أن تدعم عملية انتقال من أنشطة الطوارئ إلى أنشطة التعافي والقدرة على الصمود في المستقبل.

ويقدم التقييم خمس توصيات، تتناول استجابة **البرنامج** للأزمة الإقليمية في السودان، وتشمل إجراءات على المستوى المؤسسي لتحسين الاستجابات المستقبلية الأخرى. وينبغي أن يقوم **البرنامج** بما يلي:

1) تحسين فهمه لتأثيرات الأزمة في السودان وقدرته على الاستعداد لحالة الطوارئ الجارية والاستجابة لها على نحو أفضل، فضلا عن حالات الطوارئ الأخرى الواسعة النطاق؛

2) تعزيز الطريقة التي يدير بها المعضلات الكامنة في تنفيذ استجابة إنسانية قائمة على المبادئ في ظروف مماثلة لتلك القائمة في السودان؛

3) ضمان أن تكون الحماية، ومراعاة ظروف النزاع، والمجموعات السكانية التي تواجه عوائق أكبر في الوصول، والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، عناصر أساسية في تصميم الأنشطة وتنفيذها ورصدها والرقابة عليها؛

4) إصلاح النُهج والنُظم لتمكين إضفاء الطابع المحلي بشكل أكثر جدوى على مساعداته في السودان والبلدان المجاورة؛

5) تكييف البرمجة والتخطيط لتقليص النطاق والتحول نحو حلول مستدامة ومبادرات القدرة على الصمود.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم استجابة **البرنامج** لحالات الطوارئ على المستوى المؤسسي للأزمة الإقليمية في السودان (2023-2025) (WFP/EB.A/2026/7-G/3) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2026/7-G/3/Add.1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

1- أُجري تقييم استجابة **البرنامج** للأزمة الإقليمية في السودان للفترة من عام 2023 إلى عام 2025[1] في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2024 إلى أغسطس/آب 2025، وشمل استراتيجية **البرنامج** وعملياته بين أبريل/نيسان 2023 وأغسطس/آب 2025 في السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وليبيا، وجنوب السودان، وأوغندا. وكان للتقييم غرض مزدوج يتمثل في دعم المساءلة أمام أصحاب المصلحة في **البرنامج**، وتوفير التعلم عن أداء **البرنامج** أثناء عملية حالة الطوارئ، بهدف تحسين استجابة **البرنامج** الحالية للأزمة في السودان، فضلا عن استجابته لحالات الطوارئ المعقدة الأخرى في المستقبل.

2- وتناول التقييم مدى ملاءمة استجابة **البرنامج** لاحتياجات الأمن الغذائي والتغذية للأشخاص الأكثر تضررا من الأزمة؛ وفعالية الاستجابة في السودان وفي البلدان المجاورة المتضررة من الأزمة وكفاءتها؛ والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاتساق العام ونتائج استجابة **البرنامج**؛ وآفاق تقليص نطاق الاستجابة تدريجيا.

3- واستخدم التقييم نهجا قائما على النظرية ومختلط الأساليب، فضلا عن تحليل للمساهمات، للإجابة عن أسئلة التقييم. واستخدم أدلة من مصادر شملت استعراض الوثائق، ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز، والاستقصاءات. ونُظمت ثلاث حلقات عمل مواضيعية بشأن النتائج المتعلقة بالتنسيق الداخلي، والمبادئ الإنسانية، وواجب الرعاية. وأسفرت حلقتا عمل لأصحاب المصلحة (واحدة داخلية وأخرى خارجية) عن مدخلات استرشدت بها استنتاجات التقييم وصياغة توصياته.

السياق

4- على الرغم من أهميته الإقليمية، يُعاني السودان من فقر مستمر، وتحديات اقتصادية، وعدم استقرار سياسي.[2] ومنذ عام 2019، أدت سلسلة من الأحداث في السودان إلى أزمة إنسانية حادة، حيث بلغ عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة 30.4 مليون شخص اعتبارا من ديسمبر/كانون الأول 2024، بالإضافة إلى أكبر أزمة نزوح في العالم، حيث نزح 11.3 مليون شخص داخليا، و4.3 مليون شخص إلى البلدان المجاورة. وتشكل النساء والبنات 54 في المائة من النازحين، وقد تأثرن على نحو غير متناسب بالنزاع.[3]

5- وعلى الرغم من أن السودان واجه مشاكل الأمن الغذائي لفترة طويلة، فقد تفاقمت مع اندلاع النزاع. وبحلول ديسمبر/كانون الأول 2024، كان من المتوقع أن يواجه 24.6 مليون شخص انعداما حادا في الأمن الغذائي (المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في النصف الأول من عام 2025.[4] وعلاوة على ذلك، تأكد حدوث مجاعة في شمال دارفور في أغسطس/آب 2024، وكشفت التقييمات اللاحقة أن هناك خمس مناطق إضافية تعاني من المجاعة، وأن 17 منطقة أخرى معرضة لخطر المجاعة.[5] كما تضرر الاقتصاد بشدة، حيث تأثرت سبل كسب العيش والرعاية الصحية والصحة العامة. وفي ما يتعلق بالرعاية الصحية، فإن 16 في المائة فقط من مرافق الرعاية الصحية الأولية تعمل، والنظام الصحي مثقل بسبب تفشي الأمراض بشكل متكرر، بما في ذلك تفشي الكوليرا وحمى الدّنْك والملاريا.[6]

---

[1] هذه الوثيقة هي تقرير موجز عن التقييم. ويُتاح تقرير التقييم الكامل وجميع الوثائق ذات الصلة على الموقع الشبكي **للبرنامج**.

[2] مؤشر الدول الهشة. 2025. لوحة المتابعة القطرية.

[3] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. 2024. *التقييم الجنساني الأولي: السودان*.

[4] مع الإشارة إلى تحفظات السودان بشأن استخدام بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

[5] التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ديسمبر/كانون الأول 2024. السودان: حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد – التوقعات المحدثة واستنتاجات لجنة مراجعة المجاعة للفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2024 إلى مايو/أيار 2025.

[6] منظمة الصحة العالمية. 2025. نشرة المجموعة المعنية بالصحة، أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

6- وتعرّض الوصول إلى المساعدات الإنسانية لعوائق طوال فترة الاستجابة بسبب انعدام الأمن، بما في ذلك هجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة والقوافل، والمعوقات البيروقراطية والإدارية، والتحديات اللوجستية والبيئية. وتشمل التحديات التشغيلية الإضافية ضعف توصيلية الشبكات، ومحدودية السيولة النقدية، وعدم كفاية الموظفين التقنيين والإنسانيين في الميدان. ويُعد التمويل تحديا آخر بالغ الأهمية. ولم تتجاوز نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للأزمة الإقليمية في السودان 51.5 في المائة في عام 2023، و70.1 في المائة في عام 2024، و25 في المائة حتى سبتمبر/أيلول 2025.[7]

7- وامتدت عواقب النزاع إلى ما يتجاوز حدود السودان، وأثرت على بلدان محيطة بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، وأوغندا. وأدت الأزمة إلى مستويات عالية من النزوح عبر الحدود، بما في ذلك تدفق اللاجئين والعائدين إلى بلدان تستضيف بالفعل أعدادا كبيرة من اللاجئين، وتعاني بدورها من انعدام الأمن الغذائي والنزوح الناجم عن النزاعات والكوارث الطبيعية.

[7] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. دائرة التتبع المالي: لمحات عن الوضع في السودان للأعوام 2023 و2024 و2025.

الجدول 1- خطة الاستجابة الإنسانية في السودان، الأشخاص المحتاجون: الإجمالي والأمن الغذائي وسبل كسب العيش والتغذية								
	المجموع	النازحون داخليا	المجتمعات المحلية المضيفة	المجتمعات المحلية غير المضيفة	اللاجئون	نوع الجنس	العمر	الأشخاص ذوو الإعاقة
الإجمالي	30.4 مليون	8.9 مليون	6.4 مليون	14.3 مليون	892 000	الإناث: 57.7 في المائة الذكور: 42.3 في المائة	الأطفال: 51.4 في المائة البالغون: 43.3 في المائة كبار السن: 5.3 في المائة	4.6 مليون
الأمن الغذائي وسبل كسب العيش	25.1 مليون	7.5 مليون	5.4 مليون	12.1 مليون		الإناث: 57.7 في المائة الذكور: 42.3 في المائة	الأطفال: 50 في المائة البالغون: 44 في المائة كبار السن: 6 في المائة	3.8 مليون
التغذية	3.7 مليون	984 400	618 500	2.2 مليون		الإناث: 57.7 في المائة الذكور: 42.3 في المائة	الأطفال: 86.32 في المائة البالغون: 13.68 في المائة	

المصدر: خطة الاستجابة الإنسانية في السودان.

الجدول 2- تأثير الأزمة الإقليمية في السودان		
البلد	**اللاجئون من السودان منذ عام 2023**	**اللاجئون السودانيون قبل الأزمة**
جمهورية أفريقيا الوسطى	45 386	282
تشاد	878 002	409 819
مصر	1 500 000	60 799
إثيوبيا	76 085	48 964
ليبيا	337 000	20 000
جنوب السودان	400 648	289 797
أوغندا	86 947	3 431

المصدر: التقارير القطرية السنوية للمكاتب القطرية **للبرنامج**.

لمحة عامة عن الخطة الاستراتيجية القطرية للسودان والاستجابة في البلدان المجاورة

8- خضعت الخطة الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** في السودان للفترة 2019-2026، والتي جرت الموافقة عليها في عام 2018 بميزانية قدرها 2.27 مليار دولار أمريكي لمساعدة 6.25 مليون شخص، لتوسع كبير على مدار فترة تنفيذها. وبحلول أبريل/نيسان 2023، كانت الخطة قد نُقحت بالفعل أربع مرات، مما رفع الميزانية إلى 3.42 مليار دولار أمريكي. وعقب اندلاع النزاع، نُقحت الخطة مرة أخرى، فتم تمديدها حتى فبراير/شباط 2026، وتوسيع نطاقها للوصول إلى 27.68 مليون شخص بميزانية زادت لتبلغ ما يقرب من 6 مليارات دولار أمريكي.

9- وركزت الحصائل الاستراتيجية الأصلية للخطة الاستراتيجية القطرية على الاستجابة لحالات الطوارئ؛ والحد من سوء التغذية وأسبابه الجذرية عن طريق بناء قدرة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على الصمود وتعزيز النظم الغذائية؛ وتعزيز النظم والهياكل المعنية بتقديم الخدمات الإنسانية والإنمائية المشتركة؛ ورفع كفاءة الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي وفعاليتها. ومع ذلك، ونظرا لتصاعد النزاع والأزمة الإنسانية، تحول تركيز الخطة الاستراتيجية القطرية من أهداف موجهة نحو التنمية إلى الاستجابة العاجلة للأزمة، حيث تمثل الأخيرة ما يقرب من 90 في المائة من احتياجات الحافظة القطرية والميزانية والنفقات المبرمجة.

الشكل 1: الميزانية ولوحة المتابعة المالية للخطة الاستراتيجية القطرية للسودان أثناء مرحلة توسيع النطاق على المستوى المؤسسي للسودان (2023-2025)[8،9]

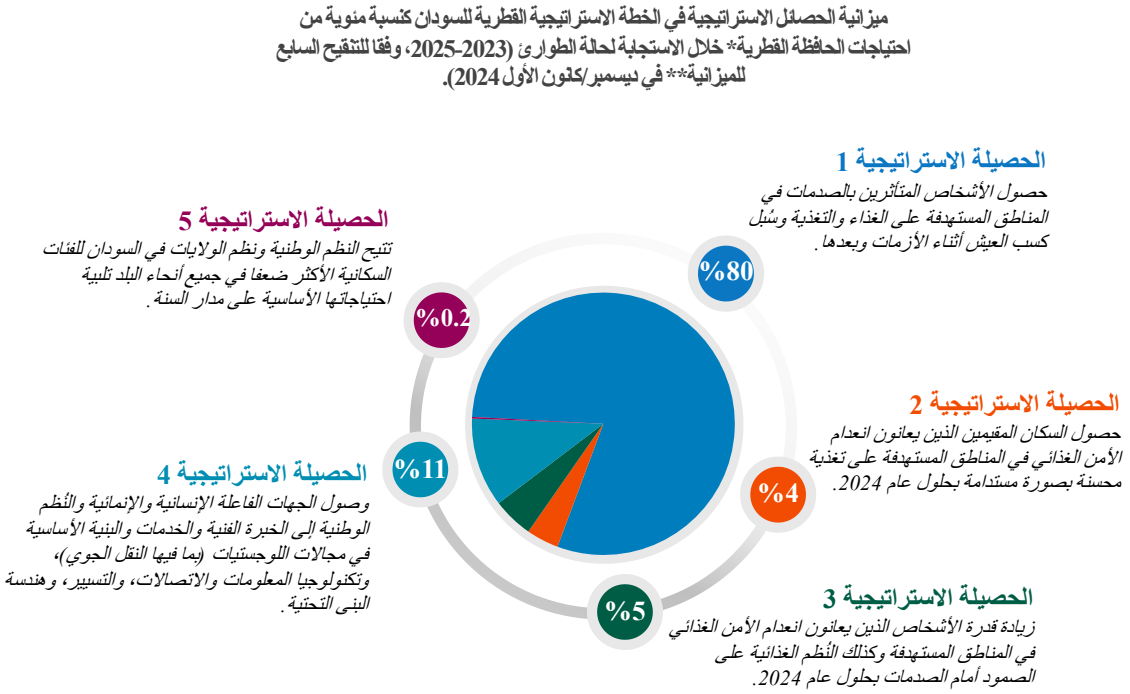

احتياجات الحافظة القطرية – 2023-2025

احتياجات الحافظة القطرية الأصلية* 1.9 مليار دولار أمريكي

التنقيح السابع لميزانية احتياجات الحافظة القطرية* 2.5 مليار دولار أمريكي

الميزانية المقررة 1.43 مليار دولار أمريكي

57 في المائة من الميزانية المقررة مقابل احتياجات الحافظة القطرية*

إجمالي النفقات 1.23 مليار دولار أمريكي

86 في المائة النفقات مقابل الميزانية المقررة

	الميزانية المبرمجة بحسب الحصيلة الاستراتيجية	النفقات بحسب الحصيلة الاستراتيجية مقابل الميزانية المقررة*
الحصيلة الاستراتيجية 1	1.14 مليار دولار أمريكي (80 في المائة)	999 مليون دولار أمريكي (87 في المائة)
الحصيلة الاستراتيجية 2	40.7 مليون دولار أمريكي (3 في المائة)	35.4 مليون دولار أمريكي (87 في المائة)
الحصيلة الاستراتيجية 3	146.6 مليون دولار أمريكي (10 في المائة)	55.9 مليون دولار أمريكي (38 في المائة)
الحصيلة الاستراتيجية 4	102.8 مليون دولار أمريكي (7 في المائة)	139.6 مليون دولار أمريكي (136 في المائة)
الحصيلة الاستراتيجية 5	0 مليون دولار أمريكي (0 في المائة)	72 000 دولار أمريكي

* تشمل القيم إجمالي تكاليف التحويل والتنفيذ، ولكنها لا تشمل تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة.
** تمت الموافقة على تنقيحين للخطة الاستراتيجية القطرية منذ نهاية التقييم (التنقيح الثامن في يوليو/تموز 2025 والتنقيح التاسع في فبراير/شباط 2026).

المصدر: EV_CPB_Resources_Overview، تم استخراجها في 25 سبتمبر/أيلول 2025.

[8] جميع القيم هي كما كانت بعد التنقيح السابع للخطة في ديسمبر/كانون الأول 2024؛ وهي تشمل إجمالي تكاليف التحويلات والتنفيذ، ولكنها لا تشمل تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة.

[9] جرت الموافقة على تنقيحين إضافيين للميزانية بعد انتهاء جمع البيانات للتقييم، في يوليو/تموز 2025 وفبراير/شباط 2026.

الشكل 2: الميزانية والنفقات التقديرية لتوسيع النطاق على المستوى المؤسسي للسودان في البلدان المجاورة للسودان، من عام 2023 إلى أغسطس/آب 2025[10]

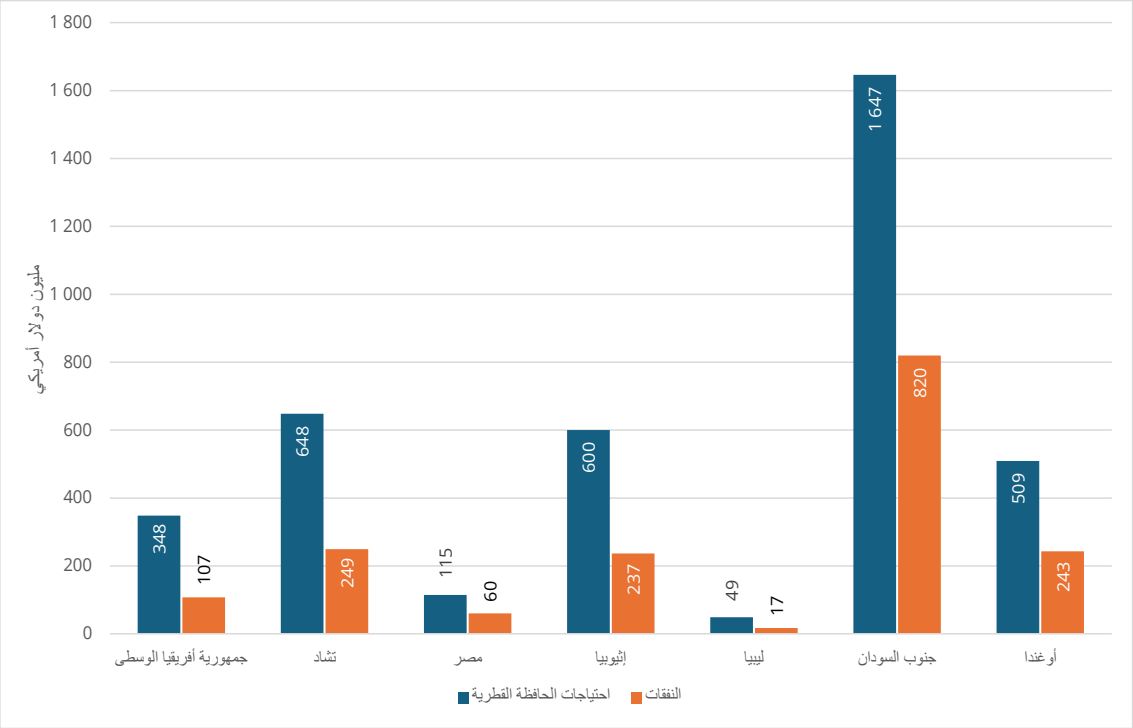

المصدر: تقارير إدارة الصناديق لرئيس الشؤون المالية في **البرنامج** - ميزانيات الحوافظ القطرية مقابل النفقات الفعلية، 2023-2025 (بحسب البلد).

الشكل 3: السياق القطري للسودان ولمحة عامة تشغيلية للبرنامج

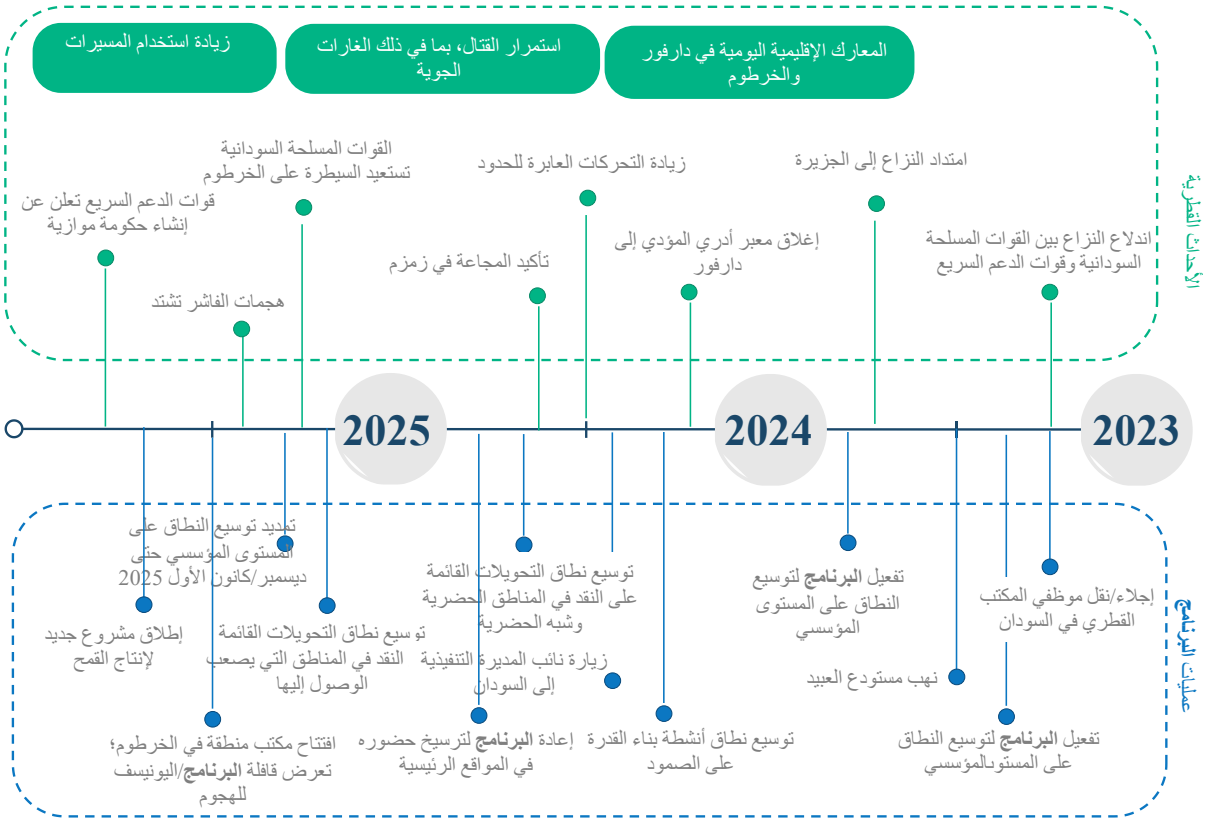

[10] احتياجات ونفقات الحوافظ القطرية لنشاط التحويلات غير المشروطة للموارد في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية لكل بلد من عام 2023 إلى أغسطس/آب 2025.

10- واستضافت البلدان المجاورة للسودان اللاجئين والعائدين، ووفرت ممرات الإمداد إلى داخل السودان. وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 1 للخطة الاستراتيجية القطرية الخاصة بكل منها، قدمت المكاتب القطرية **للبرنامج** في البلدان المجاورة الأغذية والمساعدات التغذوية والتحويلات النقدية ووجبات مدرسية للاجئين الفارين من الأزمة؛ كما قدمت خدمات النقل الجوي ودعم القدرات في إطار الحصيلة الاستراتيجية 4. وأدخلت جميع البلدان المجاورة تنقيحات هامة على ميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية خلال الفترة 2023-2025. وكان الهدف الرئيسي من تنقيحات الميزانية هذه تعديل الأعباء وإدماج اللاجئين السودانيين في الأطر القطرية القائمة. وتفاوت عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة في إطار الاستجابة للأزمة في السودان إلى حد كبير بين المكاتب القطرية في البلدان المجاورة، حيث تراوحت النسبة من 2 في المائة إلى 100 في المائة من عدد الأشخاص المقرر بأن يتلقوا المساعدة في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1 من خططها الاستراتيجية القطرية.

11- واختلفت احتياجات التمويل وخطط التنفيذ والنفقات الفعلية للاستجابة الإقليمية عبر السودان والبلدان المجاورة له. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الجهة المانحة الرئيسية من بين جميع البلدان. وفي جميع البلدان، واجه **البرنامج** تحديات متزايدة تتعلق بالتمويل. وفي السودان، على سبيل المثال، لم يتم تلقي سوى 54 في المائة من التمويل المطلوب للخطة الاستراتيجية القطرية بين عامي 2022 و2025، وكان التمويل المتلقى مخصصا إلى حد كبير على مستوى الأنشطة (76 في المائة في المتوسط، ووصل إلى 84 في المائة في عام 2025).

الرسائل والاستنتاجات الرئيسية للتقييم

الاستنتاج 1: كان فهم البرنامج المبكر لأثر الأزمة محدودا، ولكنه عمل تدريجيا على سد الثغرات في البيانات وبالتالي حسّن قدرته على تحديد الاحتياجات والمواقع ذات الأولوية.

12- **كانت الثغرات في بيانات التقييم الحديثة كبيرة في البداية، ولكن جرت معالجة معظمها بمرور الوقت.** سرعان ما أدى اندلاع النزاع في السودان إلى تقادم تقييمات الاحتياجات القائمة، وخلّفت قيود الوصول ثغرات في فهم **البرنامج** المبكر لاحتياجات الأمن الغذائي في المناطق المتضررة. وأعاقت تحركات السكان السريعة وانعدام الأمن جمع البيانات، مما أدى إلى ثغرات كبيرة في المعلومات. وقد سُدت هذه الثغرات بمرور الوقت من خلال عدد من تقييمات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ، على الرغم من بقاء ثغرات في بعض المواقع غير الآمنة. وفي البلدان السبعة المجاورة، قيّم **البرنامج** بسرعة الاحتياجات الفورية للاجئين السودانيين الجدد والعائدين، وأدرج هذه الفئات السكانية في التقييمات الدورية للأمن الغذائي ومواطن الضعف التغذوية.

13- واستخدم **البرنامج** بيانات التقييم والتحليل الخاصة به لإرشاد استجاباته في السودان والبلدان المجاورة له، ولدعم فهم مشترك لانعدام الأمن الغذائي على نطاق المنظومة الإنسانية. وفي عام 2025، قدم **البرنامج** نُهجا جديدة مصممة لتعزيز حسن توقيت بيانات التقييم الخاصة به وسهولة استخدامها في السودان. وحظيت تقييمات **البرنامج** واستقصاءاته بتقدير كبير واستُخدمت من جانب أصحاب المصلحة الآخرين، على الرغم من وجود طلبات لتبادل المعلومات على نحو أكثر اتساقا وفي الوقت المناسب.

14- وأدى تعليق عملية التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في السودان في عام 2024 إلى ثغرة كبيرة في التحليل والدعوة على نطاق المنظومة بشأن انعدام الأمن الغذائي. وفي حين واصل **البرنامج** المشاركة في عمليات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي العالمية، فقد حافظ على مسافة ما من العمل على المستوى القطري لحماية حيزه التشغيلي. وبدلا من ذلك، وبقيادة **البرنامج**، أجرت مجموعة الأمن الغذائي وسبل كسب العيش تحليلا على المستوى القطري لتحديد المحليات الأكثر احتياجا للمساعدة في مجال الأمن الغذائي؛ كما شارك **البرنامج** في تقييم متعدد القطاعات للاحتياجات بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

15- وفي البلدان المجاورة للسودان، **استُخدمت التقييمات لإرشاد تحديد الأولويات الجغرافية، ولكنها لم تُرشد دائما بما فيه الكفاية تكييف البرامج وفق ملامح اللاجئين والعائدين.** دعمت التقييمات السريعة الاستهداف أو تحديد الأولويات للمناطق الجغرافية

عند الاقتضاء (مثلا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وليبيا، وجنوب السودان).[11] ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التقييمات أشارت إلى أن اللاجئين والعائدين في السودان كانوا عموما أكثر مهنية ويعيشون في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية مقارنة بفئات اللاجئين الأخرى (مثلا في أوغندا) أو المجتمعات المحلية المضيفة (مثلا في تشاد وجنوب السودان)، فقد كانت برامج بناء القدرة على الصمود محدودة لأنها صُممت في الأصل لمن كانوا من خلفية زراعية (مثلا في أوغندا). وأرشدت التقييمات التي أُجريت في البلدان المجاورة عملية اختيار طرائق المساعدة لاستجابة السودان في تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومصر، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وأوغندا. أما في ليبيا، فقد قيدت السياسات الحكومية استخدام التحويلات القائمة على النقد بالمجتمعات المحلية المضيفة فقط. وفي السودان، لم تُفض التقييمات الأولية لجدوى التحويلات القائمة على النقد إلى توسيع نطاقها بسرعة.

الاستنتاج 2: وُجهت مساعدات البرنامج بسرعة للوصول للنازحين الجدد الذين يلتمسون الملجأ في البلدان المجاورة، والفارين من المناطق المتضررة من النزاع داخل السودان، ولكن الذين بقوا في المناطق التي يصعب الوصول إليها لم يحصلوا على الخدمات الكافية في البداية. ومع مرور الوقت، ركز البرنامج جهوده، ووجد طرقا مبتكرة لإعطاء الأولوية لأكثر الأشخاص ضعفا، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مناطق يصعب باستمرار الوصول إليها. وأثر الضغط للاستجابة بسرعة وعلى نطاق واسع بموارد محدودة على جودة استجابة البرنامج، مما أسفر عن أوجه قصور في الشمولية والمساءلة ومراعاة ظروف النزاع.

16- **اعتمد البرنامج نهج استهداف متعدد المستويات تماشيا مع التوجيهات المؤسسية.** حددت جميع المكاتب القطرية استراتيجيات استهداف واضحة تتماشى مع التوجيهات المؤسسية، وفي البلدان المجاورة، أُدرج الوافدون الجدد من السودان ضمن استراتيجيات الاستهداف القائمة من قبل للاستجابة لحالات الطوارئ.

17- **أصبح الاستهداف أكثر دقة مع تطور الأزمة.** في السودان، ركز الاستهداف الجغرافي في البداية على المناطق الشرقية التي يسهل الوصول إليها نسبيا، ثم تحول تدريجيا إلى مناطق النزاع النشط حيث كان السكان المتضررون الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي؛ ومع ذلك، ظلت بعض المناطق التي يصعب الوصول إليها تعاني من نقص الخدمات. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني 2024، طُبق مفهوم الاستهداف والتسجيل الذاتيين؛ وأسفر ذلك عن استهداف أكثر تفصيلا، ولكنه زاد أيضا مخاطر أخطاء الإدراج والاستبعاد، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

18- **استهدفت عمليات البرنامج في البلدان المجاورة الوافدين الجدد باستمرار.** استُهدف الوافدون السودانيون الجدد إلى البلدان المجاورة باستمرار بالمساعدة باستخدام استراتيجيات الاستهداف القائمة من قبل والتي تركز على اللاجئين والعائدين، على الرغم من أن اعتماد التسجيل كشرط أساسي لتلقي مساعدات **البرنامج** زاد من مخاطر الاستبعاد. واستجابة لتدفق اللاجئين من السودان، استهدفت المكاتب القطرية في البلدان المجاورة المناطق الجغرافية التي تضم لاجئين وعائدين، بدءا بالمساعدة عبر الحدود أو في مراكز العبور، ومن ثم تقديم المساعدة في المستوطنات والمخيمات والمجتمعات المحلية المضيفة، وذلك بحسب السياق ومعلومات التسجيل المتاحة.

19- **شهدت جهود تحديد الأولويات في السودان تباينا كبيرا في الأعداد بمرور الوقت.** مع تزايد عدد الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة منذ أبريل/نيسان 2023 فصاعدا، وفي ظل القيود التي فرضتها عوامل داخلية وخارجية مثل محدودية الوصول ونقص التمويل المرن، واجه المكتب القطري في السودان قرارات صعبة بشأن تحديد الأولويات، بما في ذلك تقليص أحجام الحصص الغذائية بما يتناسب مع الموارد المتاحة. كما ظهرت عملية تحديد الأولويات أيضا في أعداد الاستهداف الإجمالية، والتي تباينت إلى حد كبير بمرور الوقت ولم تستقر وتبدأ في الارتفاع باطراد بما يتماشى مع الاحتياجات إلا من يناير/كانون الثاني 2025 فصاعدا، كما هو موضح في الشكل 4.[12]

[11] لم تكن لدى المكاتب القطرية التي تستجيب في المناطق التي حددتها الحكومة (مثلا في أوغندا وإثيوبيا) والسكان كثيري التنقل (مثلا في مصر) الحاجة نفسها إلى الاستهداف الجغرافي المسترشد بالتقييم.

[12] توضح هذه التحولات نهج **البرنامج** إزاء تحديد الأولويات في البلدان الأخرى، كما جرى تسليط الضوء عليه في التقييم الاستراتيجي لنهج **البرنامج** إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات الذي أُجري في يناير/كانون الثاني 2026.

الشكل 4- أعداد الأشخاص المقرر أن يتلقوا المساعدة في السودان، 2023-2025

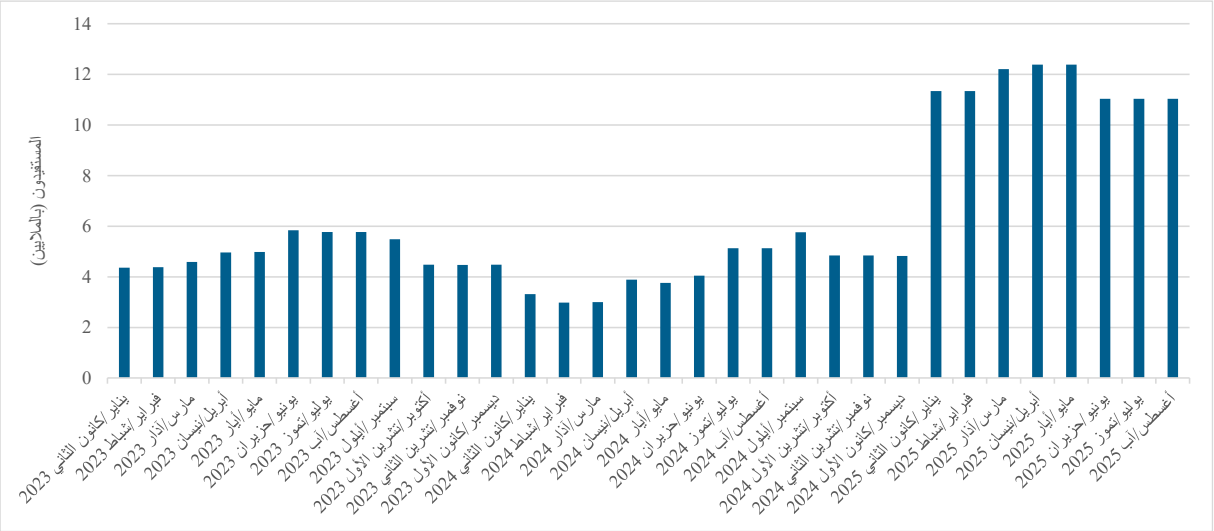

المصدر: نظام أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت) التابع **للبرنامج** (من يناير/كانون الثاني 2023 إلى أغسطس/آب 2025) – تم استخراج بيانات المستفيدين من الخطة الاستراتيجية القطرية بتاريخ 6 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

20- مدفوعة بنقص التمويل، شاركت المكاتب القطرية في عمليات تحديد الأولويات أثناء الفترة المشمولة بالتقييم، بهدف تحقيق الاتساع لا العمق في البداية (مثل خفض أحجام الحصص الغذائية للوصول إلى عدد أكبر من الأفراد)، ولكنها قلصت لاحقا كل من الاتساع والعمق. فعلى سبيل المثال، خفض المكتب القطري في أوغندا عدد اللاجئين الذين يقدم لهم المساعدة بنحو مليون لاجئ. ومع ذلك، كان معظم اللاجئين السودانيين بمنأى إلى حد كبير عن عمليات تحديد الأولويات هذه، إذ صُنفوا كوافدين جدد، وحصلوا إما على حصص غذائية كاملة أو الحد الأقصى الممكن منها (مثلا في تشاد، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وأوغندا)، و/أو احتفظوا بوضع الأشخاص الذين يتلقون المساعدة من **البرنامج** في الحالات التي أصبح فيها وضع اللاجئ الطويل الأمد معيارا للاستبعاد (مثلا في أوغندا).

21- **لم تكن الأسس المنطقية لتحديد الأولويات مفهومة دائما.** على الرغم من الجهود المبذولة لإبلاغ المتضررين بقرارات تحديد الأولويات، بدا أن الكثير من المجتمعات المحلية لم تفهم الأسس المنطقية **للبرنامج** في تحديد من ينبغي له الحصول على المساعدة. وكشف التقييم أن بعض المتضررين في السودان شعروا بأن هذه القرارات غير منصفة. وشكلت الشكاوى المتعلقة بالاستبعاد من المساعدات 48 في المائة من إجمالي البلاغات المسجلة في آلية التعقيبات المجتمعية في السودان في عام 2023.

22- **بُذلت جهود كبيرة لضمان الحماية، إلا أن تطبيق تحليل النزاع كان محدودا.** في مرحلة مبكرة من استجابته، وضع **البرنامج**، في جميع أنحاء السودان والبلدان المجاورة له، تدابير لضمان حماية الأشخاص الذين يتلقون مساعداته، ثم استحدث لاحقا استراتيجية أكثر منهجية لإدماج الحماية ومراعاة ظروف النزاع في عملياته. ومع ذلك، كان تطبيق تحليل النزاع الذي أُجري محدودا، ويرجع ذلك أساسا إلى محدودية القدرات وضيق الوقت.

23- **أُدمجت اعتبارات المساواة.** وعلى الرغم من عدم وجود استراتيجية مخصصة للمساواة بين الجنسين في السودان، أخذ **البرنامج** المساواة بين النساء والرجال في الحسبان في عمليات الاستهداف، وعممها في استراتيجيته المتعلقة بالحماية ومراعاة ظروف النزاع. وشكلت النساء أكثر من نصف إجمالي المستفيدين المقررين والفعليين الذين تم الوصول إليهم في السودان خلال عامي 2023 و2024. ولم يكن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة كافيا بين الأشخاص الذين قدم لهم **البرنامج** مساعدة، وعلى الرغم من وجود أمثلة على تكييف **البرنامج** لمساعداته والوصول إلى الفئات الضعيفة للغاية، فلم تدمج المنظمة الشمولية الأوسع نطاقا بصورة منهجية في أنشطتها. وفي تشاد ومصر، غابت الاعتبارات الخاصة والترتيبات المرنة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بالمساعدة الغذائية العامة.

24- **كانت آليات المساءلة موجودة، ولكن كان هناك نقص في وعي المجتمعات المحلية بكيفية استخدامها.** كانت آليات التعقيبات المجتمعية موجودة وتعمل في جميع البلدان، بما في ذلك في السودان بعد فترة من الاضطرابات الناجمة عن النزاع. ومع ذلك، غالبا ما لم يكن الأشخاص على علم بكيفية الحصول على معلومات عن مساعدات **البرنامج** أو تقديم شكاوى بشأنها، وكانت آليات إدارة التعقيبات غائبة في بعض الحالات.

الاستنتاج 3: قدم البرنامج مساعدات إنسانية حيوية لملايين الأشخاص، وحقق بعض الفوائد في مجال الأمن الغذائي على الرغم من التحديات التشغيلية الاستثنائية في السودان والبلدان المجاورة.

25- **جرى تقديم المساعدات على نطاق واسع رغم التحديات التشغيلية.** واجه **البرنامج** حواجز كبيرة في تسليم مساعداته الإنسانية داخل السودان، بما في ذلك نقص الموارد، وانقطاعات خطوط الإمداد، والتحديات اللوجستية، والقيود الأمنية. وفي بعض البلدان المجاورة، عانى اللاجئون الذين يتلقون مساعدات **البرنامج** من تأخيرات بسبب معوقات في سلسلة الإمداد، وانعدام الأمن، وقيود التمويل (مثلا في تشاد، وإثيوبيا، وليبيا)، ولكنّ موظفي **البرنامج** والشركاء المتعاونين وصفوا المساعدة العينية الشاملة الفورية في حالات الطوارئ بأنها حيوية للوافدين الجدد.

26- في السودان، تقلّب عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم المساعدة الغذائية العامة بشكل كبير، لكنه زاد بشكل ملحوظ إجمالا، من 0.9 مليون شخص في مايو/أيار 2023 إلى 5.6 مليون شخص في مايو/أيار 2025 (الشكل 5). ومع ذلك، وعلى الرغم من زيادة نطاق وصوله، لم يقدم **البرنامج** المساعدة الغذائية العامة أو العينية أو تحويلات قائمة على النقد إلى العدد المستهدف من الأشخاص. كما تقلّبت حصائل الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك انخفاض في درجات استهلاك الأغذية، ولا سيما بين النساء، وتحسن في درجات تنوع الأنماط الغذائية، وانخفاض في استخدام استراتيجيات التكيف القائمة على الاستهلاك.

الشكل 5- عدد الأشخاص الذين تلقوا مساعدة في شكل تحويلات عينية وقائمة على النقد في السودان، يناير/كانون الثاني 2023-أغسطس/آب 2025

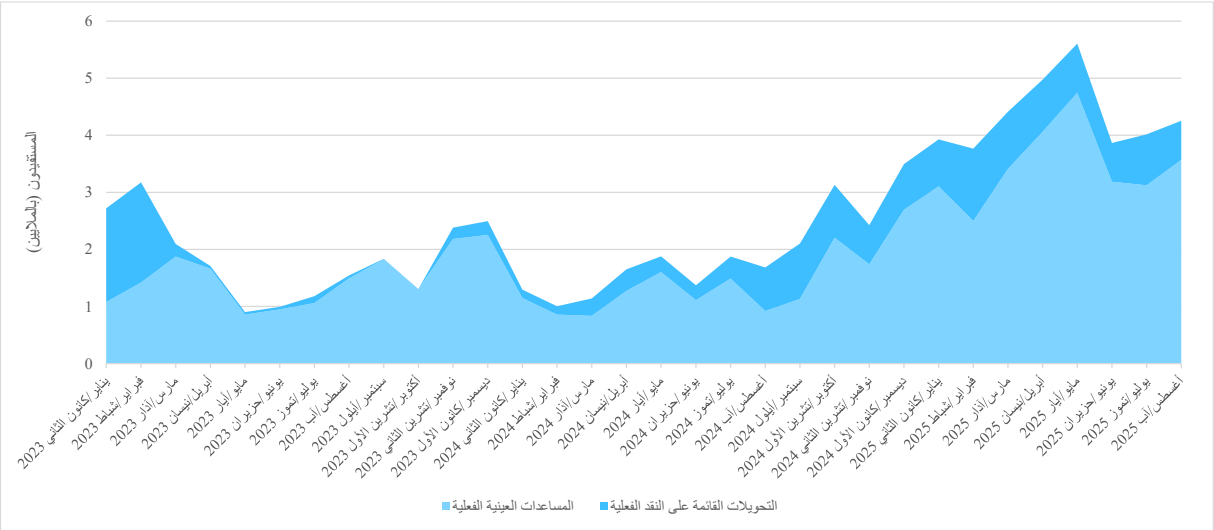

المصدر: نظام أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت) التابع **للبرنامج** من يناير/كانون الثاني 2023 إلى أغسطس/آب 2025 – تم استخراج بيانات حول المستفيدين من الخطة الاستراتيجية القطرية بتاريخ 6 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

27- وتنوعت الحالات التي يتولاها **البرنامج** في البلدان المجاورة للسودان، ولبّت المكاتب القطرية المعنية احتياجات الاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق تقديم تحويلات موارد غير مشروطة (عينية و/أو تحويلات قائمة على النقد). وكان المثال الأكثر شيوعا لهذه المساعدة هو الدعم العيني الشامل المقدم من خلال حصص غذائية جاهزة للأكل في المناطق الحدودية (مثلا تشاد، ومصر، وليبيا، وجنوب السودان)، وتليها المساعدة العينية والتحويلات القائمة على النقد والمساعدة المختلطة للدعم اللاحق بحسب الاقتضاء. وتفاوت عدد الأشخاص الذين تلقوا هذه المساعدة، ونسبتهم إلى إجمالي الحالات في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1 من

الخطة الاستراتيجية الخاصة بكل بلد من تلك البلدان (أي بمن في ذلك المستفيدون غير المرتبطين بالاستجابة في السودان)، بشكل كبير بين المكاتب القطرية (الشكل 6).

الشكل 6- عدد الأشخاص الذين ساعدهم البرنامج من خلال الاستجابة في السودان
مقارنة بإجمالي الحالات في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1، في البلدان المجاورة للسودان، 2023-2024

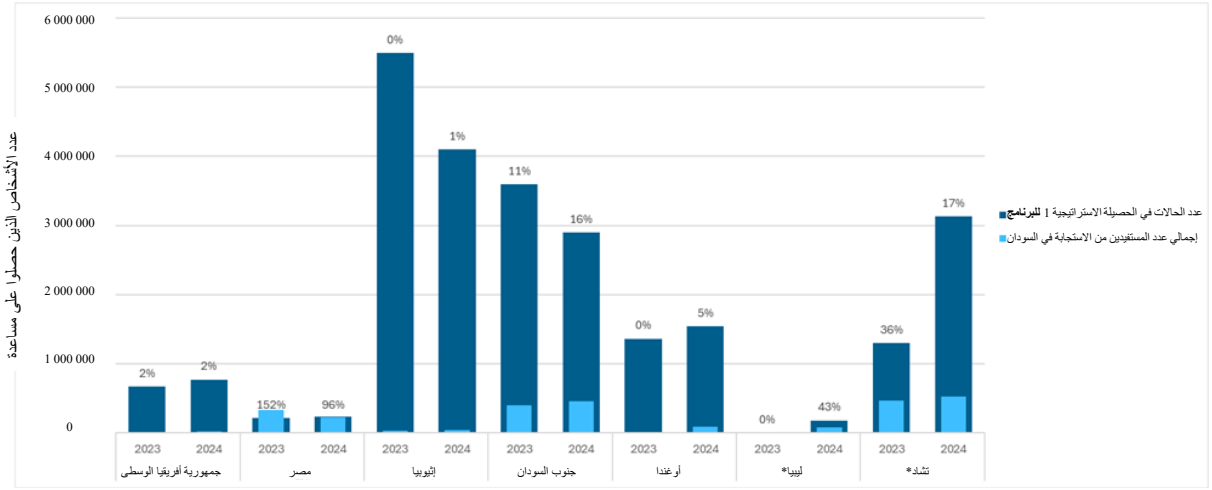

المصدر: بيانات المكاتب القطرية عن الأشخاص الذين يتلقون المساعدة من خلال استجابة **البرنامج** في السودان، بحسب السنة.

* تشمل بيانات ليبيا المجتمعات المحلية المضيفة؛ وتشمل بيانات تشاد المجتمعات المحلية المضيفة والعائدين.

28- **التغذية.** في عام 2023، وصل **البرنامج** إلى عدد أكبر من الأشخاص داخل السودان بأنشطة التغذية مقارنة بالخطة المقررة، ولكنه في عام 2024 لم يصل إلا إلى 37 في المائة من الأشخاص المستهدفين، وفي النصف الأول من عام 2025، لم يصل إلا إلى 18 في المائة. **وفي حين بقيت معدلات الوفيات الناجمة عن سوء التغذية الحاد المعتدل عند الصفر، واقتربت معدلات علاج سوء التغذية الحاد المعتدل من الهدف الأصلي للخطة الاستراتيجية القطرية، كانت معدلات التخلف عن علاج سوء التغذية الحاد المعتدل أسوأ من المتوقع، وانخفضت معدلات التعافي من سوء التغذية الحاد المعتدل خلال تلك الفترة.** فقد كانت هناك قيود خارجية كبيرة (فجوات الموارد، وانعدام الأمن، والظروف المناخية القاسية)، ولم يكن تخطيط **البرنامج** وتحديد أولوياته كافيين لتخفيف آثارها؛ مما أدى إلى انقطاعات في خطوط الإمداد في عام 2024 وأوائل عام 2025، وفي نهاية المطاف إلى مخزونات غير مستخدمة في منتصف عام 2025. وكان لذلك أثر سلبي على تخطيط سلاسل الإمداد للمنظمات الأخرى، وعلى سمعة **البرنامج**، وفي نهاية المطاف على الأشخاص الضعفاء الذين يحتاجون بشكل عاجل إلى الدعم الغذائي.

29- **التغذية المدرسية. أدى إغلاق المدارس عقب النزاع إلى تعطيل أنشطة التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج في بعض مناطق السودان، مما أسفر عن انخفاض عدد أيام التغذية وانخفاض عدد الأطفال الذين يساعدهم البرنامج عن الأهداف.** واستؤنفت الحصص الغذائية المنزلية في مارس/آذار 2024 في المناطق الأكثر استقرارا من البلد، وتحول البرنامج إلى نموذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، وبالتالي دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال المشتريات المحلية. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات رسمية لرصد حصائل معدلات الالتحاق بالمدارس والحضور والاستبقاء فيها بعد عام 2022، فقد أشارت المناقشات مع المجتمعات المحلية في المناطق التي أعيد فتح مدارسها إلى انخفاض معدلات التسرب من المدرسة في المناطق التي استؤنفت فيها التغذية المدرسية.

30- **القدرة على الصمود.** على الرغم من انخفاض عدد المستفيدين في السودان عن العدد المقرر (الشكل 7)، ويرجع ذلك أساسا إلى تعليق بعض الأنشطة عقب النزاع، **فقد عززت برمجة البرنامج المتعلقة بالقدرة على الصمود إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة والنظم الغذائية الوطنية، حتى أثناء الأزمة المستمرة.** وتحقق ذلك بصورة ملحوظة من خلال استمرار وتوسيع نطاق الدعم الزراعي الواسع النطاق، مما عزز الإنتاج المحلي بشكل كبير ووفر إغاثة اقتصادية فورية للمجتمعات المحلية المتضررة والنازحين داخليا. غير أنه، نظرا لطبيعة العمل وتفضيلات الجهات المانحة، تركزت أنشطة تعزيز القدرة على الصمود في المناطق الأكثر استقرارا في شرق البلد. وقد زادت درجات استهلاك الأغذية بين النساء المشاركات في أنشطة القدرة على الصمود، في حين لم تزد بين الرجال.

31- واستفادت بعض المكاتب القطرية في البلدان المجاورة (مثلا تشاد، وإثيوبيا، وجنوب السودان) من أنشطة التغذية في حالات الطوارئ و/أو التغذية المدرسية في حالات الطوارئ لاستكمال المساعدات الغذائية العامة. وفي مصر، استفاد الأشخاص من المساعدات الغذائية مقابل التدريب والمساعدات الغذائية مقابل أنشطة إنشاء الأصول، فضلا عن نُهج مبتكرة للتدريب المهني، مما كان له آثار إيجابية على الظروف المعيشية.

الشكل 7: العدد المقرر والعدد الفعلي للأشخاص الذين حصلوا على مساعدات غذائية مقابل أنشطة إنشاء الأصول ودعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في السودان، 2023-2025

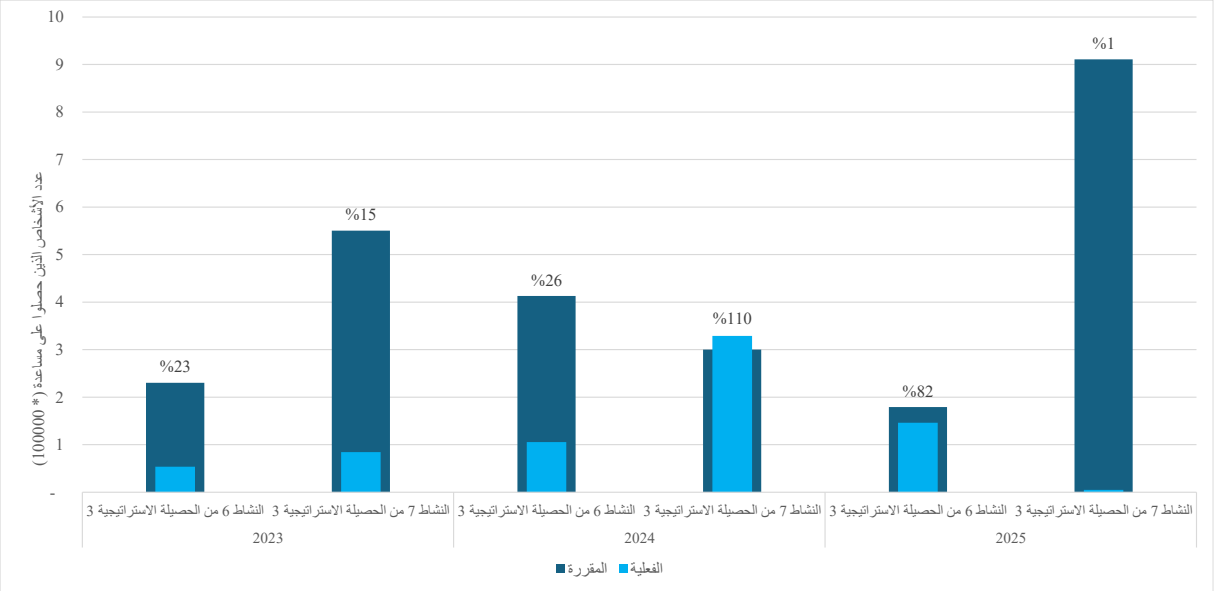

المصدر: نظام أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت) التابع **للبرنامج** - يناير/كانون الثاني 2022 إلى أغسطس/آب 2025 المستفيدون من الخطة الاستراتيجية القطرية_2025-10-06.

ملاحظة: يتعلق النشاط 6 بإنشاء الأصول والمساعدة التقنية من خلال شبكات الأمان، ويتعلق النشاط 7 بتعزيز القدرات المتعلقة بسلاسل القيمة الزراعية.

32- **الخدمات المشتركة. في السودان والبلدان المجاورة، مكّن دعم البرنامج للخدمات المشتركة من الوصول إلى السكان المعزولين، واستعادة التوصيلية في حالات الطوارئ، وتقديم خدمات لوجستية مشتركة، واستدامة المساعدات عبر الحدود عندما تعذر الوصول من داخل البلد.**

33- في السودان، مكّنت الجسور الجوية التابعة للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة من الوصول السريع إلى السكان المعزولين، واستعادة التوصيلية في حالات الطوارئ، واستدامة المساعدات عبر الحدود عندما تعذر الوصول من داخل البلد. وعلى الرغم من التحديات التي واجهت الحصول على التصاريح والمخاطر الأمنية، فقد اضطلعت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة بالمهمة الحيوية المتمثلة في إجلاء الجهات الفاعلة الإنسانية من السودان، وذلك أساسا عبر الجسور الجوية التي تربط بورتسودان بنيروبي وعمّان.[13] وانخفض عدد الركاب والمنظمات والرحلات الجوية التي خدمتها الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في عامي 2023 و2024، ولكنه ارتفع في عام 2025 نتيجة لزيادة الطلب. وقد واجه الوصول الداخلي للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة قيودا بسبب انعدام الأمن والعوائق البيروقراطية وارتفاع التكاليف بشكل كبير. ودعمت مجموعة اللوجستيات الجهود المبذولة على نطاق المنظومة للوصول إلى الأشخاص الضعفاء المحتاجين. وفي عام 2024، على سبيل المثال، خزّنت المجموعة أكثر من 27 700 متر مكعب من الإمدادات الإنسانية لصالح 22 شريكا، أي أكثر من ضعف الكمية في عام 2023. وساهمت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ في استعادة الاتصالات الأساسية أو الحفاظ عليها في المناطق المتضررة من النزاع، مما مكّن الأفرقة الميدانية من تنسيق عمليات التوزيع وتوسيع نطاق المساعدات.

[13] في عام 2024، نظمت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة 507 رحلات جوية لنقل 063 8 راكبا و31 طنا متريا من البضائع نيابة عن 80 منظمة إنسانية: **البرنامج**. 2025. *التقرير القطري السنوي للسودان لعام 2024*.

34- وفي البلدان المجاورة، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وإثيوبيا، أضافت الخدمات المشتركة قيمة للاستجابة في السودان عن طريق دعم وصول الاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقا. وعلى سبيل المثال، وسّع المكتب القطري **للبرنامج** في تشاد نطاق رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة لتلبية الزيادة الكبيرة في عدد الجهات الفاعلة الإنسانية في البلد نتيجة للأزمة في السودان.

الاستنتاج 4: واجه التزام البرنامج بالمبادئ الإنسانية في السودان تحديات نتيجة لبيئة المعونة المسيّسة إلى حد كبير، وعرقلته عدم كفاية القيادة المؤسسية والتعلم من السياقات الإنسانية المعقدة الأخرى. وفي البلدان المجاورة، كان التزام البرنامج بالمبادئ واضحا، ولكنه لم يكن خاصا بالاستجابة في السودان.

35- **أعاقت تحديات أوسع نطاقا جهود البرنامج للالتزام بالمبادئ الإنسانية.** جاءت الاستجابة في السودان وسط تحديات عالمية (وتخفيف) للقانون الدولي الإنساني الذي يُشكل الإطار المعياري للمبادئ الإنسانية. وكان لذلك عواقب على الدعوة إلى نهج قائم على المبادئ.

36- وأعاق التحدي الذي واجه حياد الأمم المتحدة المُتصور بعد اعترافها بمجلس السيادة الانتقالي بقيادة رئيس القوات المسلحة السودانية بوصفه السلطة السيادية في السودان، قدرة **البرنامج** على التفاوض بشأن الوصول إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية. كما تضررت استقلاليته التشغيلية المُتصورة. وكانت هذه معضلة حادة بصفة خاصة، نظرا لارتفاع الاحتياجات الإنسانية باستمرار، وعدم تلبيتها على نحو كاف، على الأقل في المرحلة المبكرة من الاستجابة، في أجزاء من البلد غير الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك في منطقتي دارفور وكردفان.

37- وأدت قيود الوصول والضغط للوصول إلى أعداد كبيرة من الأشخاص بمساعدات **البرنامج** إلى التركيز في البداية على المواقع التي يسهل الوصول إليها نسبيا. وقد تعارض ذلك مع مبدأ الحياد. ومع ذلك، وجد **البرنامج** تدريجيا طرقا أكثر ابتكارا للوصول إلى المناطق التي لا تخضع لسيطرة القوات المسلحة السودانية. كما فوّت **البرنامج** في البداية فرصا للعمل على نحو أوثق مع الجهات المانحة للدعوة إلى الوصول القائم على المبادئ، على الرغم من أن هذا الوضع تحسّن بمرور الوقت مع تكثيف **البرنامج** لتحليلاته السياسية ومشاركته ودبلوماسيته الإنسانية مع ممثلين رفيعي المستوى لمختلف أصحاب المصلحة (بما في ذلك الجهات المانحة) لتأمين الوصول وفتح ممرات.

38- وأدى تأخر المشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني التي تقود الاستجابة، مثل مجموعات المساعدة المتبادلة، ودعمها، إلى المساس بمبدأ الإنسانية. وعلاوة على ذلك، حدّت بعض متطلبات شركاء **البرنامج** من قدرتهم على اتخاذ قراراتهم الخاصة بأكثر الطرق فعالية بما يتماشى مع مبدأي الإنسانية والحياد، على سبيل المثال، ما إذا كان ينبغي تقليص حجم الحصص الغذائية من أجل زيادة عدد الأشخاص الذين يحصلون على مساعدة. غير أن **البرنامج** وجد، مع مرور الوقت، سبلا لدعم هؤلاء الشركاء المحليين، على الرغم من استمرار الشواغل إزاء عدم كفاية دعم **البرنامج** للشركاء الوطنيين في التفاوض على الوصول مع الجماعات المسلحة، مثل قوات الدعم السريع.

39- **كانت هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم والتوجيه المؤسسيين.** وعموما، كان هناك مستوى عال من الفهم للمبادئ الإنسانية بين موظفي **البرنامج**، على مستويي القيادة المتوسط والعالي. ومع ذلك، كانت ترجمة هذه المعرفة إلى ممارسة عملية والالتزام بالمبادئ في السياق المسيّس للغاية في السودان بالغة الصعوبة. وشملت المعوقات عدم وجود مسارات تصعيد ودعم من الإدارة العليا عند ظهور المعضلات؛ وعدم وضوح التوجيه الاستراتيجي والتحليل والقيادة للموظفين على المستوى القطري في ما يتعلق بالمبادئ؛ وأساليب العمل المنعزلة؛ ومحدودية تطبيق التعلم من تجربة **البرنامج** في سياقات حالات الطوارئ الأخرى. وقد أدى ذلك إلى اتباع نهج مجزأ في تطبيق المبادئ، ولا سيّما في المسائل الشائكة مثل التعامل مع القوات المسلحة السودانية.

الاستنتاج 5: تأثرت كفاءة الاستجابة في السودان في المراحل المبكرة بثغرات في الاستعداد وتجنب المخاطر، إلا أن تحسينات إيجابية تحققت بمرور الوقت. وقد نجحت المكاتب القطرية في البلدان المجاورة للسودان في إدارة المخاطر أثناء الاستجابة. مع ذلك، ورغم مبادرات البرنامج الرامية إلى تعزيز إدارة المخاطر، مثل مشروع الضمان العالمي، فإن غياب الوضوح بشأن مدى التقبّل المؤسسي للمخاطر جعل المكتب القطري في السودان عرضة للمخاطر وغير متأكد من مستويات المخاطر المقبولة.

40- **في السودان، لم يتوقع البرنامج ولا منظومة الأمم المتحدة الأوسع حجم النزاع أو تعقيده، مما أدى إلى غياب الإنذار المبكر والتخطيط الاحتياطي للطوارئ.** وشملت الثغرات في الاستعداد قبل الأزمة التأخر في إعداد قائمة الموظفين الأساسيين، وعدم كفاية استخدام نظام مراقبة الأمن التابع للأمم المتحدة، وعدم كفاية عدد السائقين، وعدم إمكانية الحصول على الحصص الغذائية في حالات الطوارئ. ومع ذلك، أدى **البرنامج** دورا رئيسيا في إجلاء موظفي الأمم المتحدة من الخرطوم، فضلا عن تدابير أخرى مثل استخدام القدرة الاحتياطية لمجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ التي يقودها **البرنامج** لتسهيل استئناف العمليات الإنسانية **للبرنامج** والمنظومة ككل بسرعة.

41- وجاءت إجراءات الاستعداد للإمدادات، مثل التخزين المسبق، في السودان كرد فعل للتطورات في معظمها، مما أدى إلى تأخير توسيع النطاق الأولي للاستجابة. ومع تطور النزاع، استمر **البرنامج** في اتباع نهج سلسلة الإمداد القائم على الاستجابة في الغالب. وكانت المكاتب القطرية في البلدان المجاورة، التي تتمتع بخبرة طويلة في مجال حالات الطوارئ وقدرة على التخزين المسبق، مثل مكتبي تشاد وجنوب السودان، أكثر قدرة على استيعاب تدفقات اللاجئين السودانيين والعائدين والاستجابة بكفاءة أكبر من غيرها، مثل المكتب القطري في ليبيا، الذي كان بصدد تقليص عملياته وقت الأزمة.

42- **تحسن توقيت الاستجابة مع تطور الأزمة.** تأثر إيصال المساعدات العينية في السودان في الوقت المناسب بعوامل مثل منع الوصول، والتحديات الأمنية، ونقص السيولة لشركات النقل، وصعوبة الوصول الموسمية، وتعطل البنية التحتية بسبب الأحوال الجوية. إلا أن سرعة الاستجابة تحسنت مع تطور الاستجابة للأزمة، باستثناء في بعض المناطق التي يصعب الوصول إليها. وكانت الاستجابة في البلدان المجاورة حسنة التوقيت بوجه عام، ولكن واجه عدد من المكاتب القطرية تحديات محددة، مثل التأخيرات في صرف التحويلات القائمة على النقد في مصر، وقيود الوصول المتعلقة بالأمن في إثيوبيا، والعوائق البيروقراطية في ليبيا.

43- واقتصر استخدام الممرات العابرة للحدود لتعزيز مدى وصول **البرنامج** في السودان في الغالب على الممرين الشرقي والغربي، مما أعاق التغطية الشاملة للاستجابة وحسن توقيتها. وعلى الرغم من وجود ممرات أخرى لديها القدرة على تسهيل الاستجابة في الوقت المناسب، كان التنويع محدودا، مما أدى إلى ترتيبات لوجستية غير فعالة ومسارات إرسال ممتدة. واستخدم **البرنامج** مرفق الإدارة الشاملة للسلع لدعم توسيع نطاق أنشطته في السودان، ولكن الاستخدام الأمثل لهذا المرفق أعاقته مجموعة من العوامل المعقدة مثل تحديات لناحية وضوح الطلب، ومشاكل في الإدارة، وقيود مدة الصلاحية، وعلى وجه الخصوص، نقص في تقبّل المخاطر المالية؛ مما أدى إلى زيادة المهل الزمنية وضياع فرص تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة (الشكل 8).

الشكل 8- المهلة الزمنية من أمر الشراء الدولي (عبر مرفق الإدارة الشاملة للسلع) وتخفيض المهلة الزمنية الناتج عن مرفق الإدارة الشاملة للسلع (كنسبة مئوية)

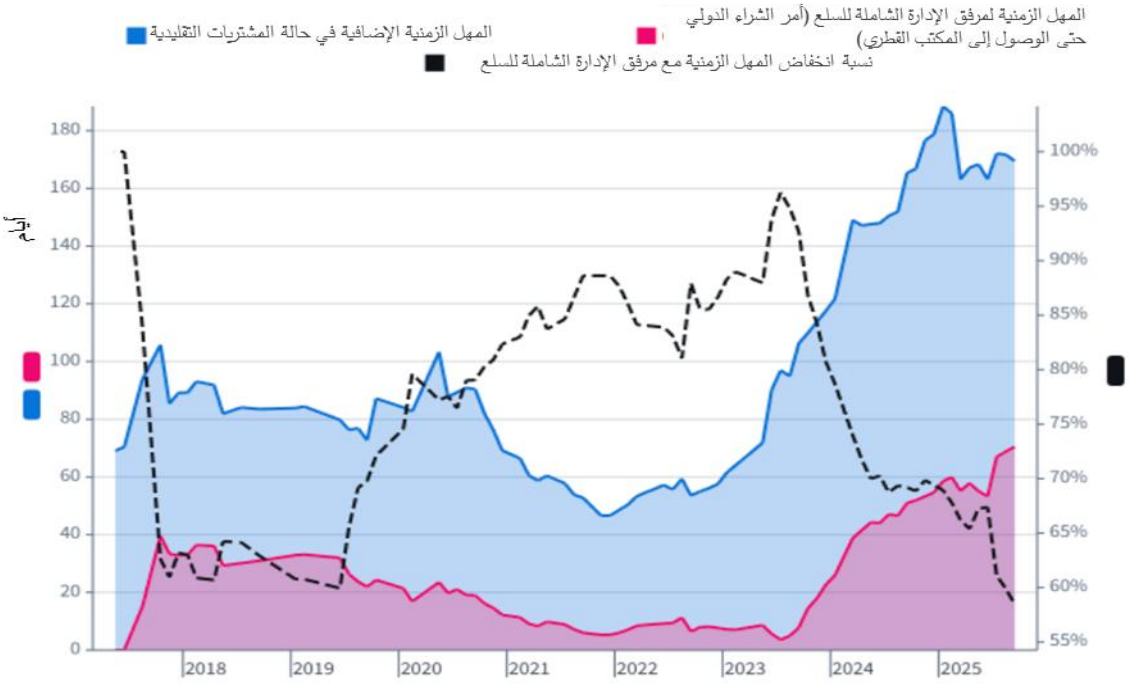

المصدر: تطور المهل الزمنية والتكاليف في السودان، وحدة تخطيط سلسلة الإمداد وتحسينها، سبتمبر/أيلول 2025.

44- **كانت هناك إمكانية لتحسين الكفاءة من حيث التكلفة.** أدت تكاليف النقل المرتفعة والاعتماد على ممرات ذات طرق إمداد طويلة إلى زيادة التكاليف في السودان حتى عام 2025، حين جرى أيضا استخدام خيارات ممرات أقل تكلفة. وكان من الممكن أن تؤدي الإدارة المبكرة والأكثر حسما لسلسلة الإمداد، بما في ذلك في ما يتعلق باستخدام الممرات، وخيارات النقل المناسبة لظروف النزاع، واستخدام مرفق الإدارة الشاملة للسلع، إلى تحسين كفاءة تكلفة الاستجابة في السودان.

45- وكانت الخسائر في الأغذية في السودان كبيرة عقب اندلاع النزاع، ويرجع ذلك أساسا إلى أعمال النهب والعنف، حيث شكلت خسائر عام 2023 نسبة 79 في المائة من خسائر الأغذية العالمية **للبرنامج** في ذلك العام. ومع ذلك، جرى توزيع المخزونات المتبقية في عام 2023 بسرعة، وتحققت تحسينات كبيرة منذ أوائل عام 2024، مع تسجيل أقل قدر من الخسائر في عامي 2024 و2025 (الشكل 9).

الشكل 9- خسائر ما قبل وما بعد التسليم في السودان، 2023-2025

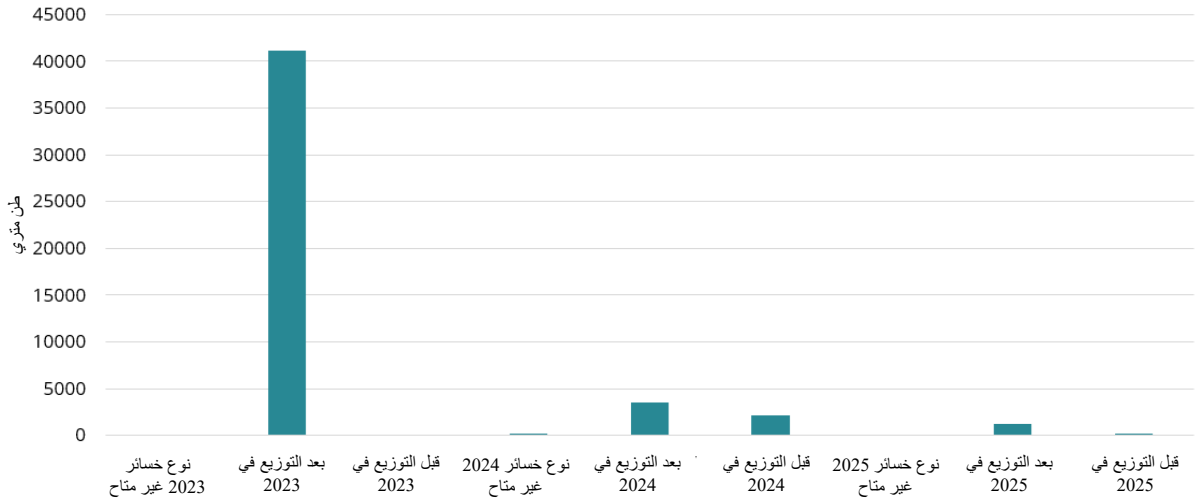

المصدر: تقرير خسائر الأغذية، تم الوصول بتاريخ 19 مايو/أيار 2025.

46- وتباينت الكفاءة من حيث التكلفة للسلع مقارنة بالتحويلات القائمة على النقد في السودان، حيث أثرت تكاليف نقل السلع المرتفعة على كفاءتها من حيث التكلفة، كما أن التكلفة المرتفعة نسبيا لقسائم السلع رفعت تكاليف التحويلات القائمة على النقد إجمالا. ومع ذلك، جعلت سرعة ومرونة التحويلات القائمة على النقد منها الأسلوب الأمثل في بعض المناطق، في حين اعتُبرت المساعدات العينية مناسبة في المناطق المعرضة لمخاطر المجاعة، نظرا لتوافر خطوط الإمداد وضعف الأسواق المحلية. وفي البلدان المجاورة، كان هناك تحول عام نحو التحويلات القائمة على النقد، بما في ذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة من حيث التكلفة.

47- **كانت هناك فجوات في إدارة المخاطر، ولكن وجدت أيضا أمثلة جيدة على الابتكار.** كان هناك ضغط كبير على المكتب القطري في السودان لتوسيع نطاق العمل بهدف زيادة عدد الأشخاص المستفيدين من المساعدة إلى أقصى حد، باستخدام نهج "عدم الندم"، إلا أن عدم الوضوح بشأن التقبّل المؤسسي للمخاطر ومحدودية القدرات الداخلية بشأن إدارة المخاطر جعلا المكتب غير متأكد من مستويات المخاطر المقبولة. ودفعت الظروف الصعبة إلى ابتكارات مثل نموذج الأعمال في ما بين مؤسسات الأعمال، الذي استفاد من مشتريات الأغذية من المنتجين والتجار السودانيين المحليين، مما دعم الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى دعم "غرف الاستجابة لحالات الطوارئ" التي تقودها المجتمعات المحلية،[14] والتي كانت حاسمة للوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في السودان، ولكنها شكلت أيضا مخاطر إضافية للمنظمة.

48- **كانت المخاطر الأمنية في السودان مرتفعة، وأدوات إدارة المخاطر غير كافية.** كانت المخاطر الأمنية في السودان حادة، وفقد **البرنامج** بصورة مأساوية ستة من موظفيه وخمسة من المتعاقدين معه خلال الفترة التي شملها التقييم. كما اضطر إلى تعليق عملياته خلال فترات انعدام الأمن الشديد. ويُكيّف **البرنامج** عملياته بمرونة لمواجهة التحديات الأمنية عند ظهورها، ولكن المكتب القطري في السودان افتقر إلى أدوات موثوقة لتقييم الجاهزية الأمنية، وتحديد أولويات إجراءات التخفيف، وإثبات المساءلة.

49- وفي البلدان المجاورة للسودان، كان الأمن بالمثل عاملا جوهريا في هياكل وعمليات إدارة المخاطر، على الرغم من أن ذلك لم يكن ناتجا بالكامل عن الأزمة في السودان. وازدادت ثقة الجهات المانحة وتقاسم المخاطر في ما يتعلق بالاستجابة في السودان بمرور الوقت بفضل زيادة الشفافية والمزيد من الاتصالات المنتظمة والمفتوحة.

[14] أُنشئت غرف الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال مبادرة تقودها المجتمعات المحلية ممولة من المجتمعات المحلية وجهات مانحة خارجية. وقد أدت هذه الغرف دورا حاسما في تقديم المساعدات الإنسانية منذ اندلاع النزاع في أبريل/نيسان 2023.

الاستنتاج 6: أدى البرنامج دورا رئيسيا في الاستجابة المشتركة بين الوكالات للأزمة الإقليمية، مستفيدا من نقاط قوته لصالح المنظومة الإنسانية الأوسع. ومع ذلك، ورغم توجيه قدر كبير من التمويل من خلال المنظمات المحلية، كان إضفاء الطابع المحلي الحقيقي، على النحو المتوخى في سياسة البرنامج لعام 2025 بشأن إضفاء الطابع المحلي، محدودا.

50- **قاد البرنامج وشارك بفعالية في المجموعات والمنتديات المشتركة بين الوكالات.** أفادت قيادة **البرنامج** للمجموعات وتقديمه للخدمات المشتركة في السودان الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وانطبق ذلك أيضا على مشاركته الفعالة في المنتديات المشتركة الأخرى بين الوكالات. وكان الاستثناء الوحيد العمل على تنسيق النقدية، حيث كانت مشاركته محدودة. وفي البلدان المجاورة، نُظر إلى **البرنامج** كشريك إنساني فعال ومؤثر، وحظي تعاونه الإيجابي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بتقدير خاص.

51- **كان هناك مجال لمزيد من إضفاء الطابع المحلي في ما يتعلق بالشركاء المتعاونين.** كان للشركاء المتعاونين دور أساسي في تقديم مساعدات **البرنامج** في جميع البلدان المتضررة من الأزمة في السودان. وقد زاد **البرنامج** من شراكاته مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، إلا أن إضفاء الطابع المحلي كان يميل إلى التركيز على التنفيذ التشغيلي وليس تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وقد تأثر الشركاء المحليون سلبا بصفة خاصة بالعمليات التشغيلية والبيروقراطية داخل **البرنامج**.

52- **استفاد البرنامج من القطاع الخاص لتنفيذ العمليات.** كان لتعاون **البرنامج** مع القطاع الخاص دور حيوي في الاستجابة، ولا سيما في ما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد والخدمات اللوجستية. وقد مكّنت المشاركة مع مقدمي الخدمات المالية **البرنامج** من زيادة المساعدات النقدية في عام 2024 والتحول نحو التحويلات النقدية الرقمية بين عامي 2023 و2025. وفي البلدان المجاورة، شملت مشاركة **البرنامج** مع القطاع الخاص شركات رصد خارجية، كما شارك المكتب القطري في مصر بطريقة مبتكرة مع شركاء التدريب المهني.

53- **كانت المشاركة مع الجهات الحكومية متفاوتة.** تأثرت مشاركة **البرنامج** مع الجهات الحكومية في السودان بالتوترات السياسية. ومع ذلك، حافظ **البرنامج** على مشاركته التقنية مع مختلف المؤسسات الحكومية، بما في ذلك الوزارات المعنية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمستوى المحلي. أما في البلدان المجاورة، فقد كانت العلاقة مع الحكومات المضيفة في ما يتعلق بالاستجابة للاجئين بناءة إلى حد كبير.

الاستنتاج 7: افتقر توسيع نطاق الاستجابة في حالات الطوارئ إلى الاتساق كاستجابة إقليمية موحدة، ولم يحظَ بالاهتمام المؤسسي الذي يستحقه باستمرار. وجاءت استجابة البرنامج في وقت واجهت فيه المنظمة طلبات متنافسة على الموارد، مما وضع المكاتب القطرية في موقف صعب من حيث توسيع نطاق استجاباتها مع تقليص عدد الموظفين وسد فجوات التمويل في الوقت نفسه. وقد أثر ذلك سلبا على رفاه الموظفين ومعنوياتهم، ولا سيما الموظفين المحليين، على الرغم من جهود البرنامج للوفاء بمسؤولياته بشأن واجب الرعاية.

54- تزامنت أزمة السودان مع أزمات أخرى متنافسة وتغييرات تنظيمية داخلية. وفي حين أُنشئت هياكل إدارة حالات الطوارئ ذات الصلة للرقابة على الجوانب التشغيلية والاستراتيجية للاستجابة، فقد ثبتت صعوبة استدامة الاهتمام المؤسسي بالأزمة على المستوى الاستراتيجي.

55- **حقق تفعيل حالات الطوارئ (توسيع النطاق المؤسسي) فوائد للبلدان المشمولة بالاستجابة.** فقد أدى توسيع النطاق المؤسسي الإقليمي **للبرنامج** إلى زيادة جهود تعبئة الموارد للبلدان التي شملها، بما في ذلك عن طريق تعبئة الدعم من مكاتب المقر العالمي، ولكنه ترك بلدانا أخرى من دون دعم. وعموما، لم يحظَ البُعد الإقليمي للأزمة بالاهتمام الكافي، وتمت إدارة استجابة **البرنامج** في المقام الأول على شكل سلسلة من استجابات قامت بها المكاتب القطرية، مع تفاوت في مستوى الدعم الإقليمي والعالمي وتوقعات الإبلاغ. كما لوحظت عدة انحرافات كبيرة عن بروتوكولات تفعيل حالات الطوارئ، ولا سيما في ما يتعلق بمستوى اتخاذ القرارات ونشر فريق تنسيق إقليمي كبير لحالات الطوارئ. وقد أسفر هذا الأخير عن عدة فوائد، منها تعزيز التنسيق والتواصل مع الجهات المانحة، وتنسيق النداءات والمقترحات المشتركة، ودعم أقوى للعمليات العابرة للحدود، ومزيد من التركيز

على الحماية أثناء الاستجابة، ولكنه أدى أيضا إلى عدم وضوح المساءلة، وإلى استحداث طبقة إضافية من الإدارة والإبلاغ.

56- **أعاقت فجوات الموارد البشرية الاستجابة.** أثرت عمليات التناوب المتكررة للموظفين وتخفيضات أعدادهم على قدرة **البرنامج** على تقديم استجابة فعالة وواسعة النطاق في جميع البلدان المتضررة من الأزمة. ففي السودان، بلغ معدل الشواغر في **البرنامج** 34 في المائة على الأقل منذ يناير/كانون الثاني 2022 فصاعدا، وارتفع إلى 44 في المائة خلال عام 2024. وفي الوقت نفسه، أدت عمليات إعادة المواءمة في عامي 2024 و2025 إلى تقليص قدرات الموظفين في وقت كان فيه المكتب القطري تحت ضغط لتحقيق أهداف طموحة. وأضافت عمليات نشر الموظفين القصيرة الأجل في السودان قيمة، ولكنها قوّضت اتساق العمليات واستدامتها.

57- **كان للأحداث في السودان أثر بالغ على رفاه الموظفين ومعنوياتهم.** تسبب النزاع نفسه، وما تبعه من إجلاء ونزوح للموظفين وعائلاتهم، في صدمة نفسية للكثير منهم. وقد تصرف **البرنامج** وفقا لواجبه في رعاية الموظفين بموجب النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة،[15] لكن الموظفين شككوا في مدى ملاءمتها للموظفين المحليين، الذين تأثروا بصفة خاصة بالأزمة.

58- **شكل التمويل تحديا طوال فترة الاستجابة.** تجاوزت الموارد المتاحة للسودان متطلبات الميزانية في عامي 2023 و2024، وكانت آليات التمويل بالسلف الداخلية حاسمة في تمكين **البرنامج** من بدء وتوسيع نطاق جوانب الاستجابة في السودان والبلدان المجاورة له. ومع ذلك، فقد قيّدت فجوات الموارد والتخصيصات الصارمة من جانب الجهات المانحة جوانب من استجابة **البرنامج** في جميع البلدان، مما حدّ من نطاق وصوله - ولا سيما قدرته على الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة من خلال التحويلات القائمة على النقد.

59- **كان لا بد من تكييف بعض النظم المؤسسية.** في السودان، كان لا بد من تعديل الاتفاقات القياسية على المستوى الميداني للعمل مع الشركاء المتعاونين لتسهيل العمل مع غرف الاستجابة لحالات الطوارئ. وقد أدى النزاع إلى تعطيل نظم الرصد الخاصة **بالبرنامج** في السودان، ولكن جرى تعزيز تغطية الرصد وجودته لاحقا؛ أما في البلدان المجاورة، فقد صعّبت بيانات الرصد غير المصنفة بحسب عدد الحالات تحديد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف للاجئين السودانيين الجدد والعائدين مقارنة بالأشخاص الآخرين الذين يتلقون مساعدات **البرنامج**. وقد استُخلصت الدروس، ولكن لم يجر تتبع أو توثيق متابعة التوصيات بصورة منهجية.

الاستنتاج 8: على الرغم من عدم وجود مؤشرات على عودة وشيكة للسلام في السودان وقت التقييم، كانت المكاتب القطرية تتطلع بالفعل إلى تقليص العمليات ونقلها، مدفوعة إلى حد كبير بتضاؤل التمويل الإنساني. وستُشكل حافظة أنشطة البرنامج المستمرة لتعزيز القدرة على الصمود في السودان أحد الأصول في أي مرحلة انتقالية مستقبلية، شريطة أن يُستفاد منها أيضا لتعزيز الاستقرار وبثّ الأمل في نفوس من يعيشون في مناطق تعاني من انعدام الأمن المزمن.

60- **ليس من المناسب بعد إجراء تقليص شامل للعمليات في السودان، ولكن هناك مجال للانتقال من المساعدات في حالات الطوارئ إلى أنشطة القدرة على الصمود في بعض المناطق.** ونظرا للنزاع الدائر في السودان وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في المناطق المتضررة من النزاع في غرب البلد، هناك إجماع على أن الوقت لم يحن بعد للبدء بتقليص مساعدات **البرنامج** في حالات الطوارئ على مستوى البلد. ومع ذلك، فقد دفع تضاؤل التمويل الإنساني **البرنامج** إلى إعادة ترتيب الأولويات وإجراء عمليات لإعادة الاستهداف من أجل الوصول إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفا.

[15] شملت التدابير ترتيبات خاصة لتمكين الموظفين من العمل عن بُعد، وجهودا لتحسين ظروف العمل والمعيشة (ولا سيما ظروف معيشة الموظفات)، وتعيين مستشار متخصص للموظفين (مع مستشار ثان ناطق بالعربية كان من المتوقع التحاقه وقت إجراء التقييم)، وإنشاء شبكة من المتطوعين المدربين في مجال الرفاه للمكتب القطري والمكاتب الميدانية، وإنشاء مركز طبي في المكتب القطري. وشملت الإجراءات الخاصة بالموظفين المحليين إنشاء مكتب دعم لهم، واعتماد تدابير مثل تعويضات إنهاء الخدمة، للموظفين المحليين وقواعد موحدة تتعلق بالعمل عن بُعد.

61- وحيثما الظروف مواتية في مناطق أكثر سلما في السودان، ولا سيما في الشرق، هناك مجال لبدء تخطيط وتنفيذ أنشطة الانتقال ومواصلة جهود بناء القدرة على الصمود حيثما أمكن. وتُوفر حافظة **البرنامج** لبناء القدرة على الصمود، قبل النزاع، والتي لا تزال مستمرة، أساسا متينا لتخطيط الانتقال. ومع ذلك، لا يزال نقص التمويل عاملا رئيسيا يدفع إلى تقليص أنشطة **البرنامج**.

62- **هناك نُهج متنوعة للانتقال الطويل الأجل للعمليات في البلدان المجاورة.** في البلدان التي تستضيف اللاجئين السودانيين والعائدين، كان نقص التمويل المستدام عاملا محركا رئيسيا في المناقشات المتعلقة بتحديد الأولويات وإمكانية تقليص العمليات، بما في ذلك ضرورة تفادي تشغيل المخيمات لفترات طويلة الأمد. وفي حين أدرجت بعض المكاتب القطرية اللاجئين السودانيين الوافدين حديثا والعائدين في أنشطة القدرة على الصمود وتخطيط المرحلة الانتقالية، لم تدمجهم مكاتب أخرى بعد في برامجها الطويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، في بعض البلدان، مثل أوغندا وجنوب السودان، ركز العمل الموجه نحو تعزيز القدرة على الصمود على سبل كسب العيش الريفية، وبالتالي كانت مدى ملاءمته لسكان المدن السودانيين موضع تساؤل.

التوصيات

63- يقدم التقييم خمس توصيات **للبرنامج** للنظر فيها على مستويات مختلفة. وهي موضحة في الجدول أدناه.

التوصية	نوع التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
التوصية 1- تعزيز فهم البرنامج لآثار الأزمة في السودان وقدرته على الاستعداد والاستجابة لها، فضلا عن حالات الطوارئ الأخرى الواسعة النطاق، بما في ذلك تلك التي تؤثر على أكثر من بلد أو إقليم واحد. مرتبطة بالاستنتاجات 1 و2 و5 و7.				متوسطة	
1-1 إضفاء الطابع المؤسسي على التكيف السريع لعمليات ومنتجات التقييم والتحليل لضمان أن تكون أهمية الاستجابة الإقليمية الجارية للسودان مدعومة ببيانات محدثة وأدوات ومنهجيات جديدة لتقييم مواطن الضعف ورسم خرائطها. وضمان أن يشمل ذلك بيانات حديثة لتقييم السوق وتحليل الكفاءة من حيث التكلفة لتمكين **البرنامج** من تكييف طرائق المساعدة في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة.	تشغيلية	المكاتب القطرية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وإثيوبيا، ومصر، وليبيا، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا) وحدة تقييم مواطن الضعف ورسم خرائطها ووحدة البحث والتقدير والرصد	وحدات البرامج في المكاتب القطرية دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في المقر العالمي دائرة تحليل الأمن الغذائي والتغذوي في المقر العالمي دائرة ضمان التنفيذ التابعة لشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2026
2-1 إضفاء الطابع المؤسسي على تخطيط السيناريوهات وتمارين المحاكاة في المكاتب القطرية التي تنفذ الاستجابة في السودان (بمشاركة المقر العالمي) لتعزيز الاستعداد القطري والمتعدد الأقطار والمتعدد الأقاليم كجزء أساسي من الاستعداد المستمر تحسبا لتطور الأزمة واستباق حالات الطوارئ الأخرى.	تشغيلية	وحدات البرامج في المكاتب القطرية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا)	دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في المقر العالمي	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2026
3-1 الاتفاق على سبل لضمان امتلاك موظفي المكاتب القطرية المنفذين لعمليات توسيع النطاق المؤسسي للمهارات الكافية، ولا سيما أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية رئيسية، ووظائف برامجية (بما في ذلك التغذية)، وتقييم مواطن الضعف ورسم خرائطها، وسلسلة الإمداد، والتحويلات القائمة على النقد، والوظائف الشاملة مثل الوصول والحماية، بما في ذلك العمل مع الفئات الضعيفة ومراعاة ظروف النزاع.	استراتيجية	فرع تخطيط القوة العاملة واستراتيجيتها في المقر العالمي		متوسطة	مارس/آذار 2027

التوصية	نوع التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
التوصية 2: تعزيز طريقة إدارة البرنامج للمعضلات الكامنة في تنفيذ استجابة إنسانية قائمة على المبادئ في السودان. مرتبطة بالاستنتاج 4.				عالية	
2-1 وضع مسارات تصعيد رسمية لموظفي المكاتب القطرية والمقر العالمي لمساعدتهم في تجاوز المعضلات والمفاضلات المتعلقة بالمبادئ الإنسانية في السودان (مثل الحياد مقابل الوصول)، ومنع الاعتماد على حلول مجزأة ومحلية. وينبغي أن تسترشد هذه المسارات بسياسات وإجراءات واتصالات **البرنامج** ذات الصلة، والدروس المستفادة من سياقات أخرى قابلة للمقارنة، مع تكييفها مع الوضع في السودان.[16]	تشغيلية	المكتب القطري في السودان	المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في المقر العالمي	عالية	ديسمبر/كانون الأول 2026
2-2 التنسيق داخليا ومع المنظومة الإنسانية الدولية على أعلى المستويات لتمكين الدعم المؤسسي المتزامن للعمليات الدولية في السودان، مثل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، مع حماية المكتب القطري من أي تبعات سلبية.	استراتيجية	دائرة تحليل الأمن الغذائي والتغذوي في المقر العالمي	المكتب القطري في السودان	عالية	أبريل/نيسان 2027
التوصية 3: تعزيز نُهج الحماية، ومراعاة ظروف النزاع، والشمولية، والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين أثناء استجابة البرنامج لحالات الطوارئ، لضمان أن تكون هذه النُهج أساسية في تصميم الأنشطة وتنفيذها ورصدها والرقابة عليها. مرتبطة بالاستنتاج 3.				عالية	
3-1 ضمان تحويل الحماية، بما في ذلك حماية الفئات الضعيفة، والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين من مهام ثانوية إلى مسؤوليات تشغيلية أساسية. وفي الوقت نفسه، ضمان إدراج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة كعنصر أساسي في تصميم برامج حالات الطوارئ من خلال تخصيص موارد لتسهيل الوصول.	تشغيلية	وحدات البرامج في المكاتب القطرية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وليبيا، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا)	وحدة المسائل الجنسانية والحماية والشمول في المقر العالمي	عالية	ديسمبر/كانون الأول 2026

[16] التوصية 3، المنبثقة عن تقييم استجابة **البرنامج** الطارئة للأزمة الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى، والتي تغطي الفترة من 2018 إلى 2023، دعت **البرنامج** إلى وضع بروتوكول يسمح للمكاتب القطرية بطلب الدعم من المقر في روما عند التعامل مع المعضلات الحساسة وعالية المخاطر. وقد نص رد الإدارة على هذه التوصية على أن الإدارة العليا **للبرنامج** ستصدر بيانا بشأن ضرورة اتباع بروتوكولات تصعيد المخاطر المعمول بها بالفعل. وتستند التوصية 2-1 هنا إلى ذلك، وتسعى إلى ضمان إضفاء الطابع الرسمي على العمليات والاتصالات القائمة، واتباعها بصورة روتينية في المكتب القطري في السودان.

التوصية	نوع التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
2-3 التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن عمليات التسجيل في البلدان المجاورة للسودان لتيسير الاستهداف الفعال للفئات السكانية الضعيفة غير المسجلة والحد من مخاطر الاستبعاد.	تشغيلية	وحدات البرامج في المكاتب القطرية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، وأوغندا)	دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في المقر العالمي	عالية	يونيو/حزيران 2027
التوصية 4: إصلاح النُهج والنظم لتمكين إضفاء الطابع المحلي بشكل أكثر جدوى على مساعدات البرنامج في السودان والبلدان المجاورة. والاستفادة من تجربة السودان في العمل مع غرف الاستجابة لحالات الطوارئ لإرشاد أساليب أكثر كفاءة وفعالية للشراكة مع المنظمات المجتمعية في السودان وفي سياقات أخرى. مرتبطة بالاستنتاج 6.				عالية	
1-4 إصلاح عمليات إدارة الشراكات للحد من الأعباء الإدارية، بما في ذلك من خلال تقليص الوقت اللازم لمعالجة مدفوعات الفواتير والموافقة على المقترحات، مما يدعم الجهات الفاعلة المحلية ويُمكّن من اتخاذ القرارات على المستوى المحلي. وضمان أن تُمكّن عمليات إدارة الشراكات **البرنامج** من إقامة شراكات مباشرة مع المنظمات المجتمعية، بما في ذلك من خلال تكييف نموذج تنفيذ الاتفاقات على المستوى الميداني الحالي والاستخدام المرن لبوابات الأمم المتحدة للشراكات.	تشغيلية	وحدات البرامج في المكاتب القطرية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا)	وحدة الشركاء التشغيليين التابعة لدائرة ضمان التنفيذ في المقر العالمي	عالية	ديسمبر/كانون الأول 2026
2-4 جدولة مناقشات مع الشركاء المتعاونين المحليين بشأن تقاسم المخاطر للتصدي للمخاطر المالية (مثل عواقب تأخر سداد الفواتير) والأدوار والمسؤوليات المرتبطة بمفاوضات الوصول.	تشغيلية	وحدات البرامج في المكاتب القطرية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا)		عالية	يونيو/حزيران 2026
التوصية 5: تكييف البرامج والتخطيط لتقليص نطاق العمل والتحول نحو حلول مستدامة والقدرة على الصمود. مرتبطة بالاستنتاج 8.				متوسطة	
1-5 تحديد معايير الانتقال من أنشطة حالات الطوارئ إلى أنشطة التعافي والقدرة على الصمود في السودان والبلدان المجاورة، وتوسيع نطاق دعم سبل كسب العيش والقدرة على الصمود، مع تعظيم فرص ترتيب وتسلسل أنشطة إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة، بما في ذلك في المحليات المعرضة للنزاع.	تشغيلية	وحدات البرامج في المكاتب القطرية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا)	دائرة المناخ والقدرة على الصمود في المقر العالمي	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2026

التوصية	نوع التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
2-5 دمج نماذج مُخصصة للقدرة على الصمود في المناطق الحضرية (مثل التدريب المهني) في الخطط الاستراتيجية القطرية للبلدان المجاورة للسودان، وذلك لمواءمة البرمجة مع الملامح الحضرية الغالبة للاجئين السودانيين، بدلا من الاعتماد التلقائي على برامج سبل كسب العيش الريفية.	تشغيلية	وحدات البرامج في المكاتب القطرية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، وأوغندا)	دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في المقر العالمي	متوسطة	يونيو/حزيران 2027